



Distr.
GENERAL

S/16036
12 October 1983
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة
المؤقتة في لبنان

(عن الفترة من ١٣ تموز/يوليه الى ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣)

مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن ، في قراره ٥٣٦ (١٩٨٣) المؤرخ في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة اضافية مدتها ثلاثة أشهر ، حتى ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ . ودعا المجلس جميع الأطراف المعنية الى أن تتعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على تنفيذ ولايتها ، كما هي محددة في قرارى مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) ومقرراته ذات الصلة ، تنفيذاً كاملاً ، وطلب من الأمين العام أن يقدم تقرير اليه عن التقدم المحرز في هذا الشأن .

٢ - ويتضمن هذا التقرير وصفا للتطورات المتعلقة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ١٣ تموز/يوليه الى ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ .

تنظيم القوة

٣ - في ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ ، كان تكوين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كما يلي :

كتائب المشاة

٦٥٥	ايرلندا
٥٥٩	السنغال
٥٥٠	غانا
١٤٧	فرنسا

كتائب المشاة (تابع)

٤٩٥	فنلندا
٦٢٥	فيحي
٦٠٥	النرويج
٧٣١	هولندا

قيادة مخيم مقر القيادة

٨٣	ايرلندا
١٥٤	غانا

وحدات الشؤون الادارية

٤١	ايطاليا
١٤٣	السويد
٧٩٣	فرنسا
١٩٩	النرويج

المجموع ٥ ٧٨٠

وبالإضافة الى الأفراد المذكورين أعلاه ، ساعدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٧٣ من العراقيين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، بعد تنظيمهم بوصفهم فريق مراقبي لبنان . وكان هؤلاء * المراقبون غير المسلحين تحت الرقابة التنفيذية لقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الفريق وليام كالا هان .

٤ - ولم تحدث تغييرات في وزع القوة منذ تقريرى الأخير (S/15863) . ويظهر وزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ في الخريطة المرفقة .

٥ - وواصل المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة توفيسر أفراد لنقاط المراقبة الخمسة الواقعة على طول الجانب اللبناني من خط الهدنة الاسرائيلي - اللبناني والاحتفاظ بأفرقة في صور والمطلة وقلعة الشقيف (بوفور) . وقاموا ، بالإضافة الى ذلك ، بإدارة أربعة أفرقة متحركة .

- ٦ - وواصلت قوات الأمن الداخلي اللبنانية التعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في حفظ النظام في منطقة عملياتها . وهي تضطلع بدوريات مستقلة وتساعد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في القيام بعمليات تفتيش خاصة تهم الطرفين .
- ٧ - ولا يزال عدد أفراد وحدة الجيش اللبناني ، التي تعمل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ١٦٦ فرداً من جميع الرتب . وهم موزعون في منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وملحقون بمختلف الكتائب .
- ٨ - ولا يزال فرع الشؤون الادارية بالمقر وعنصر الشؤون الادارية الفرنسي ووحدة الصيانة النرويجية ووحدة المهندسين الغانمين والسرية الطبية السويدية وسرب الطائرات العمودية الايطالية ، تواصل توفير دعم في مجال الشؤون الادارية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وقد أمكن ، على الرغم من تطورات الموقف في بيروت ، الاستثمار في توفير دعم كاف في مجال الشؤون الادارية للقوة . وقد تمتعت قوافل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بدرجة ما من حرية الحركة على الطريق الساحلي بين الناقورة وبيروت ، رغم انه لا يزال محظوراً على القوة الوصول الى صور وصيدا والسواحل جميع المناطق المجاورة للطريق الساحلي . واستمر استيراد معظم الامدادات الحالية ، ولا سيما الجرايات الطازجة ومنتجات النفط والسلع الأخرى ، من المصادر اللبنانية . بيد أنه نظراً لغلاق مطار بيروت الدولي ، كان لا بد من تحويل الشحنات الجوية وبعض مناوبات الوحدات العسكرية والخدمات البريدية الى تل أبيب ، على نحو مؤقت . وحوّلت الشحنات البحرية من الجرايات الجافة وقطع الفيار الواردة من قبرص عن طريق حيفا ، بصفة مؤقتة . واستمر سرب الطائرات العمودية الايطالي يقوم بدور هام في توفير الدعم في مجال الشؤون الادارية للقوة وفي تقديم المساعدة الانسانية الى السكان المدنيين اللبنانيين . بيد أن السلطات العسكرية الاسرائيلية ، كما ذكر من قبل ، ترفض في كثير من الأحيان منح تصاريح التحليق على أساس انها ستعارض مع أنشطة القوات الجوية الاسرائيلية .
- ٩ - وواصلت سرية المهندسين الفرنسية ، بالإضافة الى مهامها الأخرى ، البحث عن الألغام والقنابل ، التي لم تنفجر بعد ، ونزع فتائلها . وقد قامت بتطهير حقلين للألغام ، كانا يعرضان حركة المرور المدنية للخطر ، ونزع فتائل ، او ابطال مفعول ، حوالي ٥٠٠ لغم مضاد للأفراد و ٢٠ لغم مضاد للدبابات ، وحوالي ١٠٠ قنبلة من جميع الأنصاف و ٨٠ وحدة قنابل عنقودية وأجهزة متفجرة عديدة .
- ١٠ - وخلال الفترة المستعرضة ، هلك ثلاثة من أفراد القوة . فقد لقي واحد مصرعه نتيجة اطلاق النار من سلاح بطريقة غير مقصودة ومات آخر لأسباب طبيعية بينما مات الثالث في حادث حركة . ومنذ انشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في عام ١٩٧٨ ، هلك

٩٦ من أفراد القوة ، ٤١ منهم نتيجة لحوادث تتمثل في اطلاق النار أو انفجار الألغام ، و ٤٢ في حوادث عرضية ، و ١٣ لأسباب طبيعية . وأصيب نحو ١٢٠ فردا بجراح فسي الاشتباكات المسلحة وعمليات القصف وانفجار الألغام .

١١ - لقد كان الانضباط والصبر اللذين أبداهما أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة فسي لبنان والمراقبون العسكريون التابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة والمحققون بالقوة ، على درجة عالية ، مما جعلتهم منغرة لأنفسهم وقادتهم وبلد انهم .

الحالة في جنوب لبنان وأنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة فسي لبنان

١٢ - خلال الفترة التي يشتملها التقرير ، ساد الهدوء منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة فسي لبنان بصفة عامة . وزاد عدد السكان نتيجة التماس الناس للملاذ من الحرب التي كانت تدور في بيروت وفي المنطقة المحيطة بها . وواصلت القوة تشغيل نقاط المراقبة التابعة لها والقيام بأعمال الدورية في منطقة وزعها ، بغية المساهمة في حفظ النظام وكفالة الأمن للسكان المحليين . كما تعاونت القوة مع السلطات اللبنانية ووكالات الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الانسانية للسكان .

١٣ - واستمر وجود قوات الدفاع الاسرائيلية داخل منطقة عمل القوة وذلك بحجم يناهز الكتيبة . ومن الناحية الأساسية بقي مستوى أنشطة تلك القوات ، فيما يتعلق بالدوريات واقامة حواجز الطرق والقيام بأعمال تفتيش المنازل واحتجاز سكان محليين ، في نفس المستوى الوارد في التقرير الأخير .

١٤ - وخلال الفترة المستعرضة ، واصلت قوات الدفاع الاسرائيلية تجنيد وتسليح قرويين مختارين في منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة فسي لبنان . كما أقامت نقاط مراقبة مشتركة معهم أحيانا . وظل الزعماء المحليون على اتصال مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة فسي لبنان ، فيما يتعلق بالجهود التي يبذلها المسؤولون الاسرائيليون للحصول على تأييد لاقامة لجان القرى والمليشيات المحلية . وواصلت القوة رصد أنشطة المسلحين غير النظاميين وحصر هذه الأنشطة ، كلما تسنى ذلك . ووقع عدد من الحوادث عند نقاط مراقبة تابعة للقوة حينما رفض هؤلاء الأفراد غير النظاميين الخضوع لعمليات تفتيش مركباتهم أو تسليم اسلحتهم . وقد وقعت هذه الحوادث على نحو أقل تواترا مما كانت عليه في الفترة التي شتملها التقرير السابق ، كما أن خطورتها اتجهت الى الهبوط .

١٥ - وواصلت القوة تعاونها مع السلطات اللبنانية ، وكذلك مع وكالة الأمم المتحدة

لاغثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، في تقديم المساعدة الى السكان المحليين . وواصلت السرية الطبية السويدية والأفرقة الطبية التابعة لكتائب القوة تقديم المساعدة الطبية الى المدنيين اللبنانيين ، بمساعدة من جناح الطائرات العمودية الايطالي في كثير من الأحيان . وفي أثناء الفترة التي يشملها التقرير ، تمّ علاج نحو ٣٠٠ ٧ مريض من المدنيين اللبنانيين في العيادات الخارجية للقوة . وفي نفس الفترة ، قبلت مستشفى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٣٠٠ ١ مدني لبناني وقامت بعلاجهم . كما ساعد العاملون الطبيون في القوة ، بالتعاون مع اليونيسيف ، الحكومة اللبنانية في تنفيذ برنامج للتطعيم . وبالإضافة الى ذلك ، ساعدت القوة في الأشغال العامة بتطهير الارض التي توجد بها ألغام وتوفير المعدات وتقديم المساعدة الهندسية .

١٦ - وطوال الفترة ، ظل قائد القوة وكبار موظفيه المدنيين والعسكريين على اتصال وثيق بحكومة لبنان والسلطات اللبنانية الاقليمية . وظلوا أيضا على اتصال بالسلطات الاسرائيلية بشأن الأمور التي تؤثر على عمل القوة .

الجوانب المالية

١٧ - اذنت الجمعية العامة ، بموجب قرارها ٣٧/١٢٧ ألف المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، بين أمور أخرى ، للامين العام بالدخول في التزامات تتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمعدل لا يتجاوز مبلغا اجماليا قدره ٦٦٦ ٢٢٩ ١٥ دولارا (صافيه ٨٣٣ ٠٨٧ ١٥ دولارا) كل شهر للفترة من ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ الى غاية ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ ، اذ اقر مجلس الأمن استمرار القوة بعد فترة الأشهر الثلاثة المأذون بها بموجب قراره ٥٢٣ (١٩٨٢) ، بشرط الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق بالمستوى الفعلي للالتزامات التي يزمع الدخول فيها لكل فترة ولاية يحتمل أن تتم الموافقة عليها بعد ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ . وعلى ذلك الأساس ، تم الحصول على الموافقة المسبقة للجنة الاستشارية بالدخول في التزامات لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمبلغ اجمالي قدره ٨٠ ٣٣١ ٠٠٠ دولار (صافيه ٤٦٦ ٠٠٠ ٧٩ دولار) لفترة الولاية البالغة ستة أشهر والممتدة حتى ١٩ تموز /يوليه ١٩٨٣ ، وبمبلغ اجمالي قدره ٤٠ ٣٧٩ ٠٠٠ دولار (صافيه ٣٩ ٩٢٥ ٠٠٠ دولار) لفترة الولاية البالغة ثلاثة أشهر والممتدة حتى ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ . وفي حالة تجديد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بعد ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ ، ستكون التكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة للاحتفاظ بالقوة الى غاية ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ في حدود الالتزامات

التي أذنت بها الجمعية العامة في قرارها ١٢٧/٣٢ ألف ، وذلك على افتراض ان العدد الحالي للقوة سيظل كما هو وان مسؤولياتها الحالية ستظل كما هي . وسيطلب الامين العام الى الجمعية العامة في دورتها الحالية ان ترصد اعتمادات مالية مناسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، فيما يتعلق بالفترة التي تلي ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ ، اذا تجاوزت فترة التمديد التي يقررها مجلس الأمن هذا الموعد .

ملاحظات

١٨ - ظلت أنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، بصورة أساسية بلا تغيير منذ تقريرى الأخير عن الموضوع (S/15863) . ولم يكن للأحداث الأخيرة في منطقتي عاليه والشوف أى تأثير مباشر على منطقة وزع القوة ، فيما عدا حدوث تدفق من الاشخاص المشردين من هاتين المنطقتين . وواصلت القوة ، اثناء الفترة التي يشملها التقرير ، الاضطلاع بالمهام المؤقتة التي حددها الأمين العام وأيدها مجلس الأمن بعد الغزو الاسرائيلي للبنان في حزيران / يونيه ١٩٨٢ ، وواصلت ، في هذا السياق ، بذل قصارى جهودها لتوفير الحماية والمساعدة الانسانية للسكان المحليين ولمنع الأنشطة التي يحتمل ان تعرق إعادة سلطة الحكومة اللبنانية في منطقة وزع القوة .

١٩ - ونتيجة للغزو الاسرائيلي ، فان قدرة قوة الأمم المتحدة في لبنان على تحقيق هذه الأهداف كانت تتوقف بالضرورة على تعاون السلطات الاسرائيلية التي كانت تسيطر على المنطقة ، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال . وعلى الرغم من الصعوبات التي صادفت القوة ، فقد تمكنت من انجاز معظم المهام المؤقتة المكلفة بها . وكانت أنشطة الجماعات المحلية التي تسليحها القوات الاسرائيلية وتنظمها في منطقة وزع القوة أنشطة محدودة . وواصلت قوات الأمن الداخلية اللبنانية ، بمساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، الاضطلاع بدور نشط في المحافظة على القانون والنظام في المنطقة . وفضلا عن قيام القوة بتوفير الحماية والمساعدة الانسانية للسكان المحليين ، فقد تعاونت تعاوناً تاماً في الجهود الانسانية للانونروا ، واليونيسيف ، ولجنة الصليب الاحمر الدولية . وأعرب الزعماء المحليون في أكثر من مناسبة عن تقديريهم لأعمال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولما اتاحتها للمنطقة من حماية واستقرار .

٢٠ - وقد رجا الممثل الدائم للبنان باسم حكومته ، بموجب رسالة موجهة الي مؤرخة في ١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ ، اجراء تمديد آخر لولاية القوة ، فقال :

" يشرفني ان ابلغكم بأن حكومة لبنان قررت ان ترجو من مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، التي تنتهي في ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ ، وذلك لفترة مؤقتة اخرى قدرها ستة شهور ، بالشروط المحددة في قرارى مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) ومقرراته ذات الصلة .

" وأود أن اؤكد لسعادتكم ان القوة ، بدورها الحالي ، وفرت كل دعم ممكن لتمكين الحكومة اللبنانية من استعادة سلطتها الشرعية في جنوب لبنان ، ولأمن السكان اللبنانيين ، ووفرت قبل كل شيء التزاما دوليا بسيادة لبنان واستقلاله . فضلا عن ذلك ، فان القوة تؤدى دورها بشجاعة وتفوق في ظل ظروف بالغة الصعوبة " .

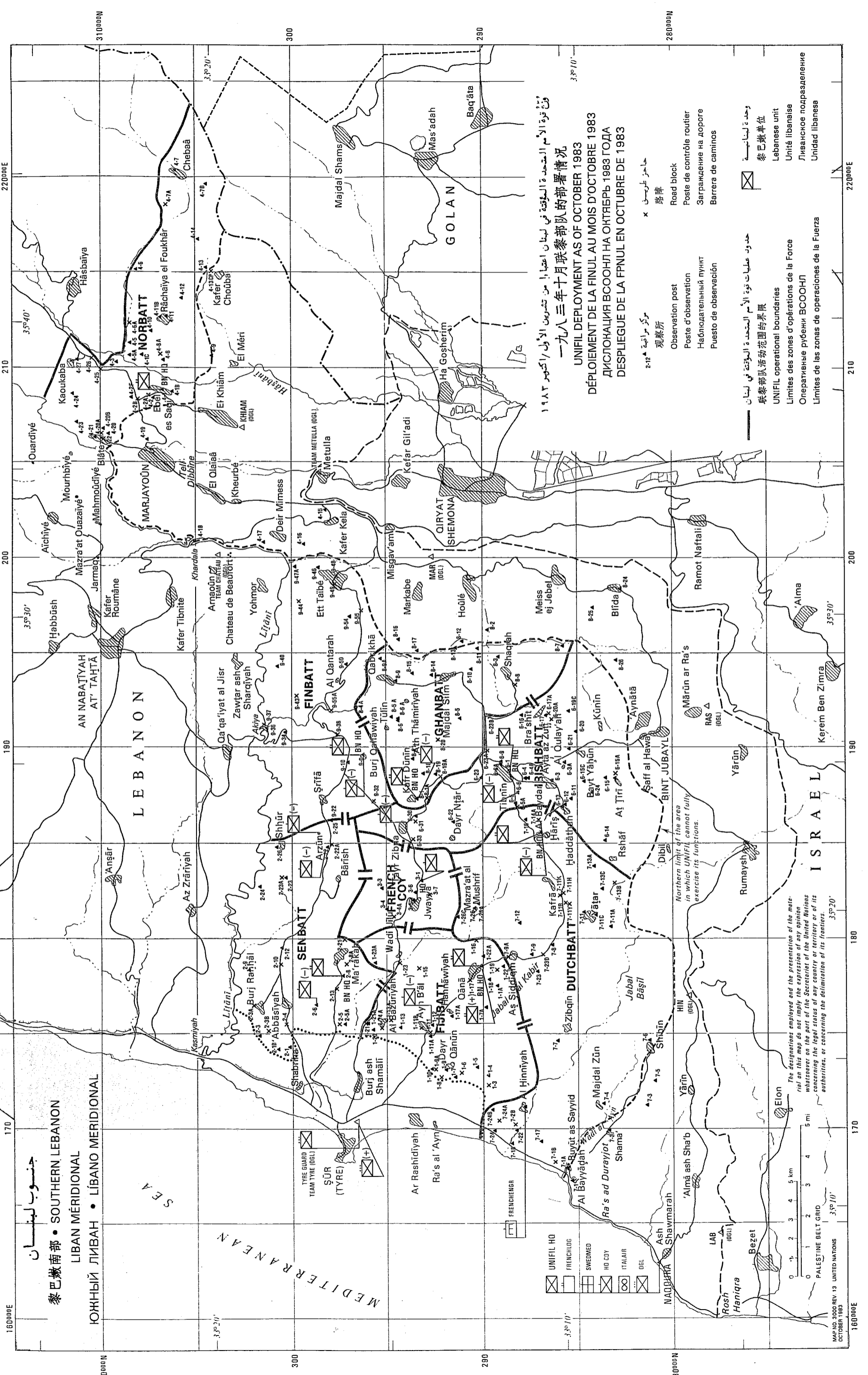
٢١ - ومن الواضح ان قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، رغم الظروف الحالية ، لا تزال تشكل عنصرا هاما من عناصر الاستقرار في جنوب لبنان . كما ان وجودها يمثل التزام الأمم المتحدة بتأييد استقلال لبنان وسيادته وسلامته الاقليمية ، وبالمساعدة على تحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية ، وفقا لقرارى مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٥٠٩ (١٩٨٢) . وعلى الرغم من ان الغزو الاسرائيلي الذى وقع في حزيران / يونيه ١٩٨٢ قد غير بصورة جذرية الظروف التي انشئت فيها القوة ووظيفتها المتوخاة ، فلا تزال الأهداف التي حددها مجلس الأمن في قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) صحيحة تماما . ومما لا جدال فيه ان انسحاب القوة من منطقة عملياتها قبل ان تصبح الحكومة اللبنانية قادرة على تولي زمام السيطرة الفعالة على المنطقة بجيشها الوطني وقوات الأمن الداخلي التابعة لها سيكون بمثابة ضربة شديدة لا احتمال استعادة سلطة الحكومة اللبنانية في جنوب لبنان ولأمن ورفاهة السكان المحليين . ومن الأهمية بمكان تفادى حدوث هذا التطور في الوقت الذى يبذل فيه كل من الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني ، عقب وقف اطلاق النار الأخير في منطقتي عاليه والشوف ، قصارى جهودهما لتحقيق المصالحة الوطنية . ولهذه الأسباب ، أجد لزاما علي أن أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مرة اخرى لفترة مؤقتة جديدة ، في ضوء الطلب المقدم من الحكومة اللبنانية .

٢٢ - وان اوصي بتمديد آخر لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، فانني ادرك جيدا ان الظروف التي يتوجب على القوة العمل فيها الآن لا تدعو الى الارتياح ، وان انشطتها الحالية لا يمكن اعتبارها الاعطية انتظارية لحين حدوث تطورات اخرى أو اتخاذ مجلس الأمن لمقررات اخرى . ومن المهم بوجه خاص في هذه الفترة الانتقالية ان تتعاون جميع الجهات المعنية تعاوننا كاملا مع القوة في ادائها للمهمة التي اناطها بها المجلس ، وآمل ان يتيسر تقديم التعاون المطلوب . وفي هذا الصدد ، فانني اتشاور على نحو مستمر مع

قائد القوة فيما يتعلق بالعدد المطلوب لافراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فسي الظروف الحالية . وسأبقي مجلس الأمن على اطلاع كامل بأية نتائج يتم الخلوصل اليها في هذا الشأن .

٢٣ - وفيما يتعلق بتمديد ولاية القوة ، علي أيضا أن أوجه انتباه مجلس الأمن مرة أخرى الى الصعوبات المالية المتزايدة التي تواجهها القوة . ان يوجد ، اعتبارا من بداية تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ ، عجز متراكم في الحساب الخاص للقوة يبلغ نحو ١٧٣ر٩ من ملايين الدولارات ، بالمقارنة بمبلغ ١٦٨ر٥ من ملايين الدولارات الذي كان موجودا وقت تقريرى الأخير . ونتيجة لذلك فان المنظمة متخلفة الى حد بعيد في تسديد المبالغ المستحقة للحكومات المساهمة بقوات عما تكبدته من نفقات نتيجة لاشتراكها في القوة . واني لأشعر بقلق بالغ ازاء هذه الحالة التي بلغتها الأمور ، سواء من حيث المبدأ أو لما يوجد من أسباب عطية . وقد فرض العجز المالي عبثا مجحفا ومتزايد الوطأة على البلدان المساهمة بقوات ، وخاصة البلدان الأقل ثراء ، وانا لم يعالج فانه يمكن أن يعرض للخطر سير العطية . ولذا ، علي أن أناشد بقوة جميع الدول الأعضاء ان تدفع انصبتها المقررة دون تأخير . ونظرا للطابع الطح لهذه المسألة فاني ايضا أناشد الحكومات القادرة ان تنظر ، كتدبير عطية ، في تقديم التبرعات للحساب المعلق للقوة الذي انشأته الجمعية العامة ، لتسهيل تسديد المبالغ المستحقة للحكومات المساهمة في القوة بقوات ومعدات ولوازم .

٢٤ - وفي ختام هذا التقرير أود ان اعرب عن عميق تقديري للبلدان المساهمة بقوات على ما قدمته من دعم مستمر وسخي للقوة . وأود ايضا ان اشيد بقائد القوة الفريق ولييام كالاهان وبالعاطين معه ، من مدنيين وعسكريين ، وبضباط وأفراد القوة وكذلك بالمراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين الذين كلفوا بالعمل في المنطقة . فقد أدا جميعهم مهامهم بتفان وشجاعة يقتدى بهما وذلك في ظل ظروف شديدة الصعوبة .



جنوب لبنان
 黎巴嫩南部 • SOUTHERN LEBANON
 LIBAN MÉRIDIONAL
 ЮЖНЫЙ ЛИВАН • LIBANO MERIDIONAL

وقف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان اعتباراً من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣
 一九八三年十月联合国部队部署情况
 UNIFIL DEPLOYMENT AS OF OCTOBER 1983
 DÉPLOIEMENT DE LA FINUL AU MOIS D'OCTOBRE 1983
 ДИСЛОКАЦИЯ ВООРУЖЕННЫХ СИЛ ООН НА ОКТЯБРЬ 1983 ГОДА
 DESPLIEGUE DE LA FPNUL EN OCTUBRE DE 1983

مركز مراقبة
 观察所
 2-12
 حاصر طريق
 路障
 Observation post
 Road block
 Poste d'observation
 Заграждение на дороге
 Puesto de observación
 Barrera de caminos

حدود عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
 联合国部队活动范围的界限
 UNIFIL operational boundaries
 Limites des zones d'opérations de la Force
 Оперативные рубежи ВООРУЖЕННЫХ СИЛ ООН
 Límites de las zonas de operaciones de la Fuerza

وحدة لبنانية
 黎巴嫩单位
 Lebanese unit
 Unité libanaise
 Ливанское подразделение
 Unidad libanesa

The designations employed and the presentation of the material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country or territory or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers.

0 1 2 3 4 5 km
 0 1 2 3 4 5 mi
 PALESTINE BELT GRID
 3,3° 10'